

## الاتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمات الداخلية نحو مزيد من الاندماج أم بداية التفكك؟

The European Union in the Face of Internal Crises:  
Towards More Integration or the  
Beginning of Disintegration

خالد بشكيط\* ، جامعة جيجل  
bechkitk@gmail.com  
راضية هزوات ، جامعة جيجل  
Prof.radia@yahoo.com

تاريخ القبول: 2020/09/23

تاريخ الاستلام: 2020/02/15

### الملخص

تم بناء الاتحاد الأوروبي ككيان فوق وطني من خلال سلسلة من المعاهدات الملزمة، وخلال مسيرته سعت الدول الأعضاء إلى موازنة القوانين واعتماد سياسات مشتركة بشأن عدة قضايا، ويشتركون اليوم في اتحاد جمركي، سوق واحدة تتنقل فيها السلع والخدمات ورأس المال، سياسة تجارية مشتركة، سياسة زراعية مشتركة، و عملة مشتركة (اليورو) تستخدمها 19 دولة عضو، كما تدخل 22 دولة من أعضائه وأربع دول من خارج الاتحاد في منطقة شنغن ذات حرية التنقل، والتي تسمح للأفراد بالسفر من دون تأشيرة فضلا عن مساع جادة لوضع سياسات خارجية وأمنية مشتركة.

ويحاول المشروع الأوروبي أن يستمر في الماضي قدما من خلال طموحه في دستور موحد، ليصطدم بمجموعة من الضغوط السياسية والاقتصادية بما فيها الأحزاب السياسية الشعبوية المناهضة للمؤسسات الاتحادية، وجملة من التحديات الداخلية، أبرزها خروج المملكة المتحدة المتوقع بالإضافة إلى عدد من القضايا البارزة تشمل المخاوف بشأن إدارة ضغوط الهجرة واندماج الوافدين

\* المؤلف المراسل

## الاتحاد الأوروبي في مواجهة الازمات الداخلية: خالد بشكيط وهزوات راضية

الجدد، والتعامل مع روسيا المنبغثة، ومكافحة تهديد الإرهاب المتزايد وغيرها، والتي تتم كلها عن حذر واضح من خطوات تعميق الوحدة آثار تساؤلات حول شكل الاتحاد الأوروبي وشخصيته في المستقبل.

**الكلمات المفتاحية:** التكامل الأوروبي، تحديات الوحدة الأوروبية، مستقبل الاتحاد الأوروبي، أزمات داخلية في الاتحاد الأوروبي.

### **Abstract:**

The European Union was constructed as a supranational entity through a series of binding treaties. During the union's evolution and trajectory, member states sought to harmonize laws and adopt common policies on several issues. So far, they have established a customs union, a one market economy, a common trade policy, a common agricultural policy, and a common currency (the euro) used by nineteen member states. In addition to that, twenty two of the union's member states and four countries outside the union have created the Schengen area, thus allowing individuals to travel without the need for a visa. Besides, the union also seriously endeavors to develop common foreign and security policies.

Today, the European project attempts to continue to advance its agenda through its aspirations for crafting a unified constitution. However, the union has stumbled upon a host of political and economic pressures, including populist political parties opposed to federal institutions as well as a number of internal challenges, the most prominent of which is the expected withdrawal of the United Kingdom. The union faces also a number of prominent issues which include concerns about management of immigration pressure and the integration of new arrivals, dealing with resurgent Russia, combating the growing threat of terrorism, etc. All these concerns demonstrate clear caution from taking further steps to deepen unity, and, hence, raise questions about the future shape and identity of the European Union.

**Keywords:** European integration, challenges of European unity, the future of the European Union, internal crises in the European Union.

**مقدمة:**

شكلت التجربة الأوروبية في التكامل والاندماج منذ منتصف القرن الماضي واحدة من أنجح المسيرات التكاملية ، تمكنت عبرها الدول الأوروبية من تجاوز حالة الدمار الموروثة عن الحرب العالمية الثانية ، وبناء قوة اقتصادية عالمية ارتكزت على حرية التجارة والسلع والخدمات وسياسات مشتركة متعددة مكنتها من الارتقاء إلى تداول عملة موحدة وتبني سياسة خارجية مشتركة على الصعيد الخارجي، هذا النجاح دفع أصحاب التوجهات الفدرالية لطرح المزيد من خطوات تعميق الوحدة في ظل توسع عضويته ليصبح الاتحاد حافلا بعدد من الدول التي وضعت المشروع الأوروبي أمام مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والديمقراطية، ساهمت بشكل واضح في تعثر مسار تقدمه؛ وعلى هذا الأساس سوف نبث في الإشكالية التالية:

إلى أين يتجه مسار التكامل الأوروبي في ظل التحديات المطروحة عليه داخليا؟  
ولمعالجة الإشكالية تستند الدراسة إلى المنهج الوصفي في تبيان مسار التكامل الأوروبي منذ تأسيسه للتعرف على دلائل تقدم التجربة ومعطيات تراجعها، وعلى التحليل في تفسير أسباب ذلك، وقد قسمنا الدراسة بذلك إلى ثلاثة محاور رئيسية كالتالي:

**المحور الأول: تطور مشروع التكامل الأوروبي والديناميات الداخلية:**

تعود أول محاولة رسمية للاندماج الأوروبي إلى تلك التي تبنتها الدول الثلاث: هولندا، بلجيكا، ولكسمبورغ تحت اسم البينلوكس benelux سنة 1946 حين تم الاتفاق على إنشاء وحدة نقدية وجمركية فيما بينها (معارف، 2012، ص.17).

وبينما تكشف نهاية الحرب العالمية الثانية عن بداية تبلور معالم لنظام دولي جديد تراجع فيه دور أوروبا، وانقسم العالم على إثرها إلى معسكرين تعين على أوروبا الغربية أن تصبح جزءاً من أحدهما بدأت تستشعر خطر الاتحاد السوفياتي كمصدر تهديد رئيسي لأمنها، وتقتنع بأن مواجهة هذا التهديد يفرض عليها التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فكان مشروع مارشال بمثابة نقطة الانطلاق الحقيقية نحو بناء مؤسسات مشتركة لأوروبا الغربية

### الاتحاد الأوروبي في مواجهة الازمات الداخلية: خالد بشكيط وهزوات راضية

وحدها للاستفادة من المشروع وإدارة المساعدات المالية والمقدرة بقيمة 13 مليار دولار خلال الفترة من 1948 إلى 1952 والعمل بشكل مشترك لإنعاش اقتصادياتها. (Larat, 2003, P.24)

أدركت الدول الأوروبية منافع العمل المشترك وبحثت عن المزيد، ولما دعا "روبير شومان" إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب حينها أَرْضَى المشروع الفدراليين الأوروبيين الذين خابت آمالهم في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ومجلس أوروبا. ولم يلبث المشروع أن تم إقراره من جانب الدول الست: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، ودول البنلوكس الثلاثة التي وقعت اتفاقية باريس الخاصة به في 18 أبريل 1951، فأنشئت له سلطة عليا ومجلس وزراء وجمعية برلمانية ومحكمة للعدل لحل المنازعات داخل المجموعة (سعيد، 1986، ص.41). وبعد إخفاق جهود الاندماج في المجالين السياسي والعسكري إثر إنهاء جماعة الدفاع الأوروبية بعد رفض البرلمان الفرنسي المصادقة على المشروع في 20 أوت 1954، كان لابد من إعطاء دفعة جديدة للاندماج في المجال الاقتصادي، فاجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في جماعة الفحم والصلب لدراسة عدد من المقترحات المتعلقة بإنشاء سوق مشتركة، ومثل تقرير سباك الأساس الذي قامت عليه المفاوضات التي أدت إلى توقيع معاهدة روما عام 1957 وإنشاء الجماعة الأوروبية، ووقعت الدول الست الأعضاء في جماعة الفحم والصلب بعد انضمام إيطاليا، ودخلت معاهدة روما حيز التنفيذ في 1 يناير 1957.

ونتيجة للمراجعة الدائمة والتقييم المستمر للتجربة الأوروبية والبحث في كيفية تطوير أداء مؤسسات الاتحاد، كانت فكرة توسيع المجال الجغرافي للاتحاد من إحدى الأولويات، فنلاحظ أن أوروبا التي انطلقت بست دول وبعد حوالي خمسة عشر عاماً (1958 - 1973) في هذه المرحلة الصعبة تجاوزت الكثير من العراقيل رغم الظروف الصعبة، كتلك المتعلقة بإنشاء عدد من الهيئات الاتحادية مثل مجلس الوزراء ومحكمة العدل الأوروبية والبرلمان الأوروبي، وقد تصاعدت العضوية داخل السوق الأوروبية المشتركة على عكس كل التوقعات الأوروبية. (Beckouche, 2009, P.15)، فبناء على معاهدة روما، تقدمت بريطانيا بطلب انتساب إلى هذه السوق عام 1961 وحذت حذوها كل من الدانمارك وإيرلندا والنرويج، وقد رفض الطلب بناء على معارضة الرئيس

الفرنسي ديغول الذي أفضل طلبا ثانيا تم التقدم به عام 1967 ولم يقبل طلب انتساب بريطانيا وإيرلندا والدانمارك إلا بعد استقالة ديغول عام 1969. وتم توقيع معاهدات الانتساب في جانفي 1972 وأصبحت البلدان الثلاثة أعضاء فعليين في 1973، بينما لم تتضمن النرويج نظرا للرفض الشعبي من خلال الاستفتاء الأوروبي (Boillot, 2003, p.17) وتقدمت بلدان أوروبية أخرى بطلبات انتساب، اليونان سنة 1975 ثم اسبانيا والبرتغال في 1977 صارت الأولى عضوا فعليا في جانفي 1981، وأصبحت الأخيران عضوين في جانفي 1986، كما أدى توحيد ألمانيا عام 1990 إلى زيادة تعداد سكان دول الجماعة بمقدار 18 مليون نسمة، وجاءت مرحلة توسع أخرى في جانفي 1995 بانضمام كل من: النمسا، فنلندا، والسويد، بينما تقدمت أربع دول أخرى بطلبات انضمام هي: سويسرا، تركيا، قبرص ومالطا (عمر، 1998، ص.153)

وفي مارس 1985 قرر رؤساء الدول والحكومات أعضاء الجماعة الأوروبية وضع هدف متمثل في التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة على قمة أولوياتهم، ثم أكد الزعماء إرادتهم السياسية في تحقيق التكامل عندما أقروا في عام 1986 الاتفاق الأوروبي الموحد (المجدوب، 2001، ص.61)

وفي عام 1985 نشرت المفوضية الكتاب الأبيض الذي تضمن خطوات لتحقيق السوق الداخلية الموحدة، والتي كان الهدف من إقرارها التخلص من كل الحواجز والعقبات المادية والفنية والسياسية والاقتصادية التي تقف في وجه حرية انتقال الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال في أقاليم الدول الأعضاء، وتبنى المجلس الأوروبي المنعقد في 26 و 27 جوان 1989 اقتراح رئيس المفوضية الأوروبية، "جاك دايبلور" القاضي بتحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي عبر ثلاث مراحل، وبعد ذلك بعام واحد تم التوقيع على معاهدة شنغن Schengen القاضية برفع كل الحواجز الحدودية بين ألمانيا وفرنسا ولوكسمبورغ وبلجيكا وهولندا.

وقد أصبح الاتحاد الأوروبي الاسم الرسمي للمجموعة الأوروبية منذ دخول اتفاقية ماستريخت الموقعة سنة 1992 حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 وأسست

### الاتحاد الأوروبي في مواجهة الازمات الداخلية: خالد بشكيط وهزوات راضية

الاتحاد الأوروبي الذي كان يهدف إلى تعزيز التعاون بين الحكومات في الشؤون الاقتصادية والمالية والدفاعية (مقلد، 2009، ص. 622) ودخلت حركة الوحدة الأوروبية مرحلة جديدة لا تقتصر على الاندماج الاقتصادي فحسب، بل تستهدف كذلك المضي قدماً في طريق الوحدة السياسية، الذي يتطلب امتلاك توجهات ومواقف سياسية مشتركة إزاء القضايا الخارجية والداخلية للاتحاد.

واصل الاتحاد انتشاره ففي بداية عام 1995 انضمت النمسا وفنلندا والسويد إليه وأصبح عدد أعضائه خمسة عشر عضواً، وبدا واضحاً أن الجدول الدائر قد تم حسمه لصالح توسيع الاتحاد ليضم في المستقبل دولاً من أوروبا الشرقية. وفي 26 مارس 1995 دخل اتفاق شنغن حيز التنفيذ بين تسع دول من الاتحاد، وفي نهاية العام نفسه قرر المجلس الأوروبي إطلاق تسمية اليورو على العملة الموحدة التي وضعت في التداول، كما جاءت معاهدة أمستردام 1997 مكملة لهذا المشروع، فأكملت عملية الدمج من خلال إدخال أوروبا الغربية داخل الاتحاد الأوروبي وجعل المهمات الدفاعية جزءاً لا يتجزأ من آليات قرار الاتحاد، وحدد الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت أغراض السياسة الخارجية والأمنية.

وبعد سقوط الجدار الحديدي، بات الانضمام إلى قطار الاتحاد الأوروبي هدفاً للعديد من البلدان، فحصلت عشر دول من أوروبا الوسطى والشرقية عقب تحررها من الهيمنة السوفييتية على الانتساب إلى الاتحاد، ثم سعت إلى الانضمام إليه، فواجهت مهمة جسيمة تتمثل في تحويل اقتصاداتها وأنظمتها السياسية من السيطرة الشيوعية المركزية إلى اقتصادات السوق والديمقراطيات التعددية التي تقتضيها العضوية. لكن بحلول عام 1997 ارتأى الاتحاد أن خمساً منها أحرزت تقدماً كافياً لتسوية الشروع معها في مفاوضات الانضمام في العام المقبل، واستُهلّت المفاوضات مع خمس أخرى في جانفي 2000. وبحلول عام 2004 انضمت الجمهورية التشيكية وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا، إضافة إلى قبرص ومالطة، ثم انضمت بلغاريا ورومانيا عام 2008، كما اعتُرف أيضاً بترشح تركيا، لكن

المشكلات الاقتصادية والسياسية حالت دون الشروع في المفاوضات حتى العام 2005 .

وخلال هذه المسيرة ارتكزت التجربة التكاملية الأوروبية على بنية مؤسساتية قوية تضم ثلاثة أنواع من المؤسسات لصنع القرار وتشمل المجلس بشقيه: المجلس الأوروبي على مستوى القمة ومجلس الوزراء، إضافة إلى المفوضية الأوروبية والبرلمان والمؤسسات والهيئات الرقابية وتشمل محكمة العدل الأوروبية وجهاز المحاسبات، والأجهزة والفروع الأخرى والتي تنقسم إلى قسمين: المؤسسات والأجهزة الاستشارية المعاونة ممثلة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم. إضافة إلى المؤسسات والأجهزة المستقلة ذات الطابع الفني وتشمل: البنك المركزي وبنك الاستثمار وغيرها. كما أن دول الاتحاد حققت تكاملا في معظم المجالات عبر العديد من السياسات المشتركة منها: السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، السياسة الاجتماعية والسياسة البيئية، سياسة الجوار الأوروبية، السياسة الزراعية المشتركة، السياسة الخارجية المشتركة.....إلخ.

واستطاعت من خلال هذا الانتشار الجغرافي والتعمق المؤسساتي والقانوني تشكيل كتلة ونموذج رائد استطاعت بعد مضي نصف قرن أن تثبت للعالم أن التاريخ وحدّ الشعور بالحاجة للتضامن بين شعوبها، والاختلاف كان عاملا قوة والإرادة السياسية كانت صانعة التغيير، وتمكنت أوروبا رغم تعدد الأمم والشعوب فيها وتباين اللغات والأديان والطوائف والتاريخ والعادات والتقاليد المختلفة والمتناقضة بين دول كبيرة وأخرى صغيرة بحدودها الجغرافية وأشكال حكمها وخياراتها الإقليمية وتوجهاتها الاقتصادية من أن تحقق الوحدة الاقتصادية والنقدية، وإلى حد محتشم السياسية والأمنية الدفاعية.

### المحور الثاني: الاتحاد الأوروبي وبداية التعثر

انطلق المشروع الأوروبي بشغف كبير تحمله أطرافه مدعماً بظروف تاريخية ومقومات مادية جعلته يتقدم في كل مرة نحو مزيد من إجراءات الوحدة، وأثبتت الدول الأوروبية من خلال التقدم الذي أحرزته في مشروعات التكامل جدية ورغبة كبيرة في الاستمرار في تقديم التنازلات التي لم تطل رموز سيادتها، لكن واعتباراً من اللحظة التي امتدت فيها الطموحات للمساومة في القضايا السيادية فقد عرف مسار التكامل بداية التراجع، والتعثر وحتى الفشل وهذا ما تدلل عليه مسارات الأحداث منذ اقتراح الدستور الأوروبي.

#### 1- رفض الدستور الأوروبي الموحد واستبداله بمعاهدة لشبونة

في أعقاب انضمام دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي؛ بدأ التفكير في تطوير الإطار القانوني والمؤسسي للاتحاد من خلال الدعوة إلى تبني معاهدة جديدة حول مستقبل أوروبا من قبل رؤساء الدول والحكومات في 15 نوفمبر 2001 ببلجيكا، لجعل الاتحاد الأوروبي أكثر ديمقراطية وشفافية وأكثر فعالية، ومن ثم فتح المجال لإنشاء دستور أوروبي موحد. (قريبز 2015، ص. 104)

وتبين من خلال الاستفتاءين السليبيين في فرنسا وهولندا طبيعة الرفض للدستور الأوروبي، ليدل على تراجع في مستوى التأييد الشعبي للمقاربة الفيدرالية، إضافة إلى افتقاره لنموذج اجتماعي مشترك، حيث تطور كل دولة عضو نموذجاً اجتماعياً خاصاً بها، فالمعاهدة من الناحية المادية والسياسية كانت بمثابة دستور، الأمر الذي اعتبر مراوغة قانونية بسبب الإشارات الدستورية في المعاهدة كالعلم والنشيد الوطني والشعار والعملية. (reh , 2009, P. 226)

وأمام فشل المعاهدة الدستورية؛ حدد إعلان برلين الصادر في 25 مارس 2005 آجالاً جديدة لتكليف البناء المؤسسي لأوروبا مع الوقائع الجديدة، وعلى هذا الأساس طرحت معاهدة لشبونة لتحقيق تسوية بين المعارضين والمؤيدين للدستور في سياق نزع الطابع الدستوري من المعاهدة. والواقع أن

الهدف من تبني المعاهدة الجديدة ينحصر في الحفاظ على مضمونها الدستوري قدر الإمكان ولكن مع التخلي على تقديم المعاهدة بشكل دستور مصوغ في نص واحد وهذا ما أقر التصديق عليها إلى نهاية 2009. (reh , P.226).

## 2. الأزمة المالية وانعكاساتها على دول الاتحاد

أثر الركود العالمي نتيجة الأزمة المالية في الفترة 2008 - 2009 بشكل كبير على اقتصاديات الاتحاد الأوروبي، وأثارت أزمة ديون منطقة اليورو اللاحقة مخاوف بشأن الهيكل الأساسي والحيوي لمنطقة اليورو التي تضم 19 دولة، وحينها فرضت الحكومات تدابير تقشفية غير شعبية في محاولة لكبح العجز في الميزانية والدين العام من أجل وقف الأزمة. واستجاب القادة الأوروبيون ومؤسسات الاتحاد الأوروبي بمجموعة متنوعة من الآليات لتجنب التخلف عن السداد، ففي العام 2015، ووسط الصعوبات والنزاعات المالية المستمرة مع دائئها من الاتحاد الأوروبي نمت الاحتمالات بأن اليونان قد تخرج من منطقة اليورو، عندما انضمت الحكومة اليونانية لمطالب منطقة اليورو بمزيد من التقشف والإصلاحات الاقتصادية في مقابل الحصول على حزمة مساعدات مالية جديدة.

وشهدت أغلب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إثرها تراجعاً كبيراً في أنظمتها الاقتصادية، فإلى جانب ضعف الأسواق المالية الأوروبية والتراجع اللافت لمؤشرات نموها أدت الأزمة إلى ارتفاع نسبة البطالة التي بلغت أرقاماً هائلة في العديد من البلدان المؤثرة في الاتحاد، فضلاً عن عدم استقرار اقتصاد معظم الدول الأعضاء الأخرى باستثناء ألمانيا التي حافظت على مؤشر نمو اقتصادي عال. وقد أكدت التقارير أن اليونان عاشت أكبر الأزمات في أوروبا حيث بلغت قيمة ديونها 180 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما بلغت ديون إيطاليا 133 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي يليها البرتغال بنسبة 128 بالمئة فايرلندا 108 بالمئة، إلى جانب ديون بريطانيا التي تقارب نسبة 91 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد انجرت عن هذه المصاعب الاقتصادية مشاكل اجتماعية حادة في أغلب بلدان الاتحاد التي ترجمتها العديد من المسيرات الاحتجاجية الكبرى التي طالبت في عدة مناسبات بالانفصال عن الاتحاد

### الاتحاد الأوروبي في مواجهة الازمات الداخلية: خالد بشكيط وهزوات راضية

الأوروبي، الأمر الذي أربك القوى الكبرى داخل هذا الهيكل على غرار ألمانيا وفرنسا وبريطانيا التي لم تنجح في تقديم رؤية موحدة حول آليات إعادة بناء الاقتصاد الأوروبي (dijkstra , 2015, P. 239).

وتأتي أزمة اليورو على رأس الرهانات الاقتصادية، حيث إن تسع دول فقط من أصل 28 دولة عضو في الاتحاد لم تتخذ اليورو عملة رسمية لها هي: بريطانيا، السويد، الدنمارك، كرواتيا، بلغاريا، المجر، بولندا، التشيك، ورومانيا. أما بقية الدول الأعضاء في الاتحاد فترزح تحت أزمة كبرى سببها انخفاض قيمة العملة في السوق العالمية، بالإضافة إلى اضطرابها إلى ضخ مبالغ نقدية ومساعدات نوعية لدول الجنوب، وأصبح الطرح الخاص بالانسحاب من منطقة اليورو يتردد في الدوائر الأوروبية.

### **3- بريطانيا واستفتاء الانفصال (البريكست):**

وعلى مستوى العلاقات الداخلية للاتحاد الأوروبي تشكل تهديدات بريطانيا الجدية بالانفصال مشكلاً آخر يثقل كاهله، ويهدد أكثر من ذي قبل بتراجع وضعه وفعاليته، حيث أصبح الاتحاد أكثر تدخلاً وتقييداً لحياة الأوروبيين، أو بمعنى آخر أصبح عبئاً كبيراً عليهم. وقد حددت بريطانيا التي انضوت تحت لواء هذا الاتحاد منذ سنة 1973 عام 2017 موعداً لإجراء استفتاء حول هذا الانفصال من عدمه، حيث أدلى البريطانيون في 2016 بأصواتهم حول عضوية بلادهم في الاتحاد الأوروبي.

وجاءت نتائج التصويت لمصلحة خيار الخروج بنسبة 51.9 بالمئة 17,410,742 مليون مقابل 48.1 بالمئة 16,141,241 مليون لمصلحة البقاء في الاتحاد الأوروبي. وقد أثارت نتائج الاستفتاء حالة من الذعر في الأوساط المالية والسياسية الأوروبية والعالمية، كما مثلت تحدياً لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، وهددت بتداعيات سياسية واقتصادية ومالية كبيرة على بريطانيا وعلى الاتحاد الذي فقد عضوية دولة أساسية فيه. وطرح أسئلة حول شكل العلاقة المستقبلية التي ستربط ثاني اقتصاد في القارة الأوروبية وخامس اقتصاد في العالم بالاتحاد الأوروبي، وتأثير خروجه في مستقبل الاتحاد وقدرته على

الاستمرار بعد أن أخذت أصوات في دول أوروبية أخرى تطالب بالاستفتاء مثل البريطانيين (وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، 2016، ص ص. 4،5).

فمع خروج بريطانيا المحتمل سيفقد الاتحاد الأوروبي 12.5 في المئة من سكانه وقرابة 15 في المئة من قوة اقتصاده، كما أنه سيستغني عن قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي. أما فيما يتعلق بعملية صنع القرار فإن خروج بريطانيا سوف يؤدي إلى فقدان 29 من الأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي وكذلك 73 مقعداً في البرلمان الأوروبي. ومن الناحية الاستراتيجية، سيؤدي خروج بريطانيا إلى زيادة الضغط على المحور الألماني - الفرنسي لزيادة إنفاقهما العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني في السياسية الدفاعية والأمنية الأوروبية، كما تتنامى الخشية الأوروبية من انتشار عدوى الاستفتاءات في أوروبا بما يدفع الأحزاب اليمينية إلى المطالبة بأن تحذو حذو بريطانيا، وبخاصة في الدول التي تعاني أزمات اقتصادية (اليونان، إسبانيا، المجر، إيطاليا) وهذا الأمر سيهدد عملية التكامل برمتها ويفاقم من حدة الشكوك حول قدرة الاتحاد على الصمود.

#### 4. الانتخابات البرلمانية وصعود اليمين المتطرف:

أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية (2019) التي شارك فيها أكثر من 435 مليون مواطن أوروبي في الدول الـ 28 المنضوية تحت لواء الاتحاد قصد اختيار 751 نائباً لعضوية البرلمان الأوروبي لدورة تمتد خمس سنوات عن نتائج دالة وغير متوقعة تكشف التحول الكبير في المزاج العام الأوروبي في سياق محلي دولي مأزوم، قوامه (انفصال بريطانيا، السترات الصفراء، اللجوء والهجرة، الإسلاموفوبيا...) وسياق فقدان البوصلة والاضطراب والصراع السياسي والتنافس على النفوذ بين الكبار (أمريكا، الصين، روسيا) بالتزامن مع ضرب الإرهاب للقارة من الداخل وتفاقم أزمة الهجرة واللجوء منذ 2015 (Hennig, 2019, P.20).

وكانت نتائج الانتخابات صادمة لدعاة الوحدة حيث هزت مكانة الأحزاب التقليدية المؤيدة للاتحاد الأوروبي مدعمة التيار القومي واليمين

## الاتحاد الأوروبي في مواجهة الازمات الداخلية: خالد بشكيط وهزوات راضية

المتطرف المشكك في المؤسسات الأوروبية، والمعادي للهجرة والمسلمين، بما يوجه المزيد من الضربات ويكبح العمل المشترك في السياسات الاقتصادية والخارجية، فالاتحاد الذي استند في بدايته إلى ركائز اقتصادية قديم نموذجاً فريداً يقوم على الانفتاح، التنوع، التعاون، التضامن بين الدول وعالمية الثقافة والأفكار والقيم، وفي المقابل تعززت مواقع اليمين المتطرف وازداد حضوره وهو الممثل لكل ما يناقض تلك القيم والمبادئ متخذاً من ضبط الهجرة وتعزيز الحدود الخارجية وإعادة السيادة السياسية إلى دول الاتحاد الأوروبي وحماية الهويات الثقافية مبرراً لمساعيه في التخلي عن النموذج التعددي المنفتح لصالح الانغلاق والتعصب القومي والديني، بما ينتج من صراعات هوياتية تدمر المجتمعات وتقوض السلم الاجتماعي. (Hennig, P.20).

### 5. الأزمة الأوكرانية:

اندلعت الأزمة في أوكرانيا بسبب اعتراض القسم الكاثوليكي من أوكرانيا على عدم توقيع معاهدة التقارب مع أوروبا، وأدى تطور التظاهرات الاحتجاجية إلى هروب الرئيس الأوكراني السابق وسيطرة الموالين للسياسة الغربية على معظم القسم الغربي من أوكرانيا. لكن الأهمية العسكرية الاستراتيجية لشبه جزيرة القرم دفعت روسيا إلى التدخل فيها والسيطرة على الجزيرة، وكان هذا الفعل بمثابة صدمة للأوروبيين الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة حقيقة أن حدود الدول يمكن تغييرها بالقوة، بل أكثر من ذلك أن الاتحاد الأوروبي أدرك أنه مع تصاعد وتيرة الخلافات بين عملاق الغاز الروسي "غازبروم" وشركة "نفط وغاز" الأوكرانية، ستلقي الأزمة بين الشركتين بظلالها على إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا، وتكرار أزمة انقطاع الوقود الأزرق على غرار تلك التي حدثت عام 2009. ولا تقل أهمية من وجهة نظر الكتلة الغربية والاتحاد الأوروبي، فأوكرانيا مساحة وسكاناً هي أكبر دولة أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي، الذي يسعى لأن يكون الإطار المستقبلي للقارة، ثقافياً واقتصادياً وسياسياً، وخارج حلف الناتو الإطار الأمني للكتلة الغربية. وتعتبر أوكرانيا الممر الرئيس حتى الآن لأنابيب النفط والغاز الروسي إلى أوروبا الغربية. (بيندر وأشروود، 2015 ص. 122، 123)

## 6- الهجرة واللجوء:

خلال ذروة تدفقات المهاجرين واللاجئين في عام 2015، أثبتت مبادرات الاتحاد الأوروبي المختلفة لإدارة الأزمة فشلها إلى حد كبير، ففي عام 2016 وافق قادة الاتحاد الأوروبي على إنهاء "النهج الموجي" الذي كان يسمح للأفراد الذين يصلون إلى اليونان (عبر شرق البحر المتوسط من تركيا في المقام الأول) بعبور غرب البلقان لطلب اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، وفي الوقت نفسه أعلن الاتحاد الأوروبي أيضاً اتفاقاً مع تركيا للحد من التدفقات إلى اليونان، وفي عام 2017 قدمت إيطاليا والاتحاد الأوروبي تدابير جديدة لمساعدة الحكومة الليبية المدعومة من الأمم المتحدة في الحد من الهجرة عبر وسط البحر المتوسط. (Givens and Luedtke, 2004, P.148)

وواجه الاتحاد الأوروبي على إثر هذه الأزمة انتقادات شديدة لافتقاره إلى سياسات متماسكة وفعالة للهجرة واللجوء، والتي كان من الصعب وضعها لفترة طويلة بسبب مخاوف السيادة الوطنية وحساسياتها تجاه الأقليات والتكامل والهوية. وتكشفت عن انقسامات عميقة داخل الاتحاد الأوروبي، حيث إن اليونان وإيطاليا ودول المقصد الرئيسية في أقصى الشمال تثير استياءها إزاء ما يعتبرونه عدم كفاية تقاسم أعباء الاتحاد الأوروبي في إدارة التدفقات ومعالجة طلبات اللجوء. وتشكو دول الاتحاد الأوروبي الأخرى من أن السلطات في دول المواجهة غالباً ما تكون متساهلة بشأن تسجيل الوافدين الجدد بشكل صحيح، مما يمكن الكثيرين من المغادرة وطلب اللجوء. في مكان آخر يتعارض هذا مع "لائحة دبلن" للاتحاد الأوروبي المتعلقة بمعالجة اللجوء، والتي تعتبر عادة أن أول دولة أوروبية يلجأ إليها طالب اللجوء كمسؤولة عن فحص طلب اللجوء لذلك الفرد (Givens and Luedtke , P.149)

وتطرح موجات اللاجئين الجدد مخاوف كبرى من وقوع أعمال إرهابية يقوم بها متطرفون قد يستغلون الوضع للدخول إلى أوروبا بصفاتهم لاجئين دفعتهم الحروب والأوضاع الساخنة في أوطانهم إلى الهجرة. كما أخرجت المبادئ الإنسانية للاتحاد الأوروبي الفاعلين السياسيين في هذه الدول، على اعتبار أن المنطق الإنساني المعمول به أوروبا يحتم قبول موجات اللاجئين

## الاتحاد الأوروبي في مواجهة الازمات الداخلية: خالد بشكيط وهزوات راضية

ومنحهم حق اللجوء في الوقت الذي لا ترغب فيه هذه الدول بإحداث أي تغييرات ديموغرافية وثقافية جديدة قد تعمق بعض مشاكلها القائمة في هذا الإطار، وهو ما خلق تباينات كبيرة في مواقف الدول المنضوية داخل الاتحاد الأوروبي.

### 7. التهديدات الإرهابية:

بالرغم من المحاولات الأوروبية لزيادة التنسيق بينها لمواجهة الخطر الإرهابي إلا أن ذلك لا يزال بعيدا بالنظر إلى التباعد والشرح الموجود في سياسات وثقافات وإجراءات العمل والأولويات التي تتبناها دول الاتحاد، فغالبا ما نجد دول جنوب وغرب أوروبا تركز على مكافحة الإرهاب خارج حدود الاتحاد (فرنسا ومكافحة الإرهاب في منطقة الساحل)، في حين تعطي أوروبا الشرقية ووسطها الأولوية لمكافحة الإرهاب داخل دول الاتحاد الأوروبي (Javier, Argomaniz, 2015, P. 203). وتعكس أجندة الاتحاد لمكافحة الإرهاب في المقام الأول، الشواغل الأمنية لدول وشمال أوروبا منذ هجمات مدريد 2004 ولندن 2005 وهجمات باريس وبروكسل في 2015 على عكس ما حدث في النرويج في عام 2011 حيث كان الهدف والمصدر مختلفا (European Parliament, 2017, P.70)، كما اعتمدت دول أوروبا الغربية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر على توليد الزخم النظري الهائل لبناء سياسات فورية تخلف عنها كثير من دول الاتحاد في الجزء الشرقي والأوسط للقارة باعتبارها خارج نطاق التهديد في بداية الأمر الذي نتج عنه عدم تناسق وانسجام في مواجهة الظاهرة الإرهابية من البداية. (Javier, Argomaniz, P.203)

وفيما يخص إجراءات العمل نجد أن دول الاتحاد لا تزال مختلفة تماما عن بعضها، فهولندا لم تسير إلى اليوم الاستراتيجيات الأولى التي وضعتها أوروبا لمواجهة الإرهاب، حيث تتأخر منظوماتها العدلية الداخلية عن تلك التدابير المعمول بها في باقي أوروبا الغربية، وتبقى مركزة على الإرهاب المحلي وليس العابر للدول والقارات، إضافة إلى ذلك نجد أن إجراءات العمل بالنسبة لدول شرق ووسط أوروبا تركز على تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة التطرف الداخلي كما نجد بعض دول أوروبا الغربية وجنوبها تركز على الآليات العسكرية في مكافحة الظاهرة. (Javier, Argomaniz, p.203)

وما زاد من تباعد السياسات الأوروبية الساعية إلى توحيد وتنسيق جهود مكافحة الإرهاب هي تلك العمليات الإرهابية التي نفذها العائدون من سوريا والعراق، حيث ثبت أن أغلبهم ينتمون إلى دول أوروبا الغربية وهو ما يعني فشل سياسات داخلية بالنسبة لدول بعينها داخل الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا التي تمتلك أعداد هائلة إضافة إلى بلجيكا، في حين نجد دول شرق ووسط أوروبا تواجه مجموعات شبه عسكرية من اليمين المتطرف شاركت في الحرب الأوكرانية (العائدون من أوكرانيا) تدعو للانفصال عن الاتحاد، إذ لا يتعلق الأمر هنا بالشباب المسلم الذي تركز عليه دول أوروبا الغربية وهو ما صعب من جهود التنسيق وبناء سياسات موحدة لمكافحة الظاهرة الإرهابية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي. (European Parliament ,p.71)

### المحور الثالث: الاتحاد الأوروبي: التحديات المستمرة وأفاق المستقبل:

وسط هذه القضايا الصعبة، يشكك البعض في شكل وطبيعة الاتحاد الأوروبي في المستقبل، ويشعر مؤيدو الاتحاد بالقلق من إمكانية وقف عملية التكامل الأوروبي؛ بينما يرى آخرون أن الأزمات المتعددة يمكن أن تنتج بعض الإصلاحات المفيدة وتحول الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف إلى كيان أكثر فعالية وتماسكاً.

يُنظر إلى مشروع التكامل الأوروبي منذ فترة طويلة على أنه وسيلة للبلدان المشاركة لتضخيم نفوذها السياسي والاقتصادي (أي أن الكل أكبر من مجموع الأجزاء)، فتاريخياً تميل الجماهير الأوروبية نحو الاتحاد الأوروبي، حيث يقدر العديد من المواطنين حرية السفر والعمل والعيش بسهولة في جميع أنحاء أوروبا، ومع ذلك كانت التوترات موجودة دائماً داخل الاتحاد الأوروبي بين تلك الدول الأعضاء التي تسعى إلى "اتحاد أوثق" من خلال تكامل أكبر وتلك التي تفضل الحفاظ على الاتحاد الأوروبي على قدم المساواة بين الحكومات من أجل حماية سيادتها الوطنية بشكل أفضل، ونتيجة لذلك اختارت بعض دول الاتحاد الأوروبي جوانب معينة من التكامل بما في ذلك منطقة اليورو ومنطقة شنغن.

### الاتحاد الأوروبي في مواجهة الازمات الداخلية: خالد بشكيط وهزوات راضية

بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يؤثر التواريخ والجغرافيا المختلفة على تفضيلات سياسة الدول الأعضاء، حيث أدى توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق إلى جلب العديد من الأعضاء بذكریات حديثة نسبياً عن الهيمنة السوفيتية، مما قد يجعل بعضهم أكثر حذراً من علاقات الاتحاد الأوروبي مع روسيا. وفي الوقت نفسه قد يكون لدول جنوب الاتحاد الأوروبي المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط مصالح سياسية واقتصادية أكبر في شمال إفريقيا مقارنة بأعضاء الاتحاد الأوروبي الواقعين في الشمال.

كما كانت هناك أسئلة لسنوات حول ما إذا كان "تعميق" الاتحاد الأوروبي (أي المزيد من التكامل) متوافقاً مع "توسيع" الاتحاد الأوروبي (أي مزيد من التوسعة). ففي التسعينيات ومطلع الالفية شارك الاتحاد في العديد من الجهود لإصلاح مؤسساته، وتبسيط عمليات صنع القرار المرهقة في كثير من الأحيان، وبالتالي السماح للاتحاد الأوروبي الأكبر بالعمل بشكل أكثر فعالية.

بالرغم من أن بعض المخاوف الاقتصادية لا تزال قائمة، فإن العديد من دول الاتحاد الأوروبي لا تزال تكافح مع تباطؤ النمو وارتفاع معدلات البطالة في ظل عدم وجود قيادة قوية، وتضامن متدن تاريخياً، كان تطوير الاتحاد مدفوعاً إلى حد كبير بالعديد من الدول الرئيسية التي تعمل "كمحرك". وكانت القيادة الفرنسية والألمانية ضرورية لتأسيس العملة المشتركة، وكانت فرنسا والمملكة المتحدة مفيدة في صياغة السياسات الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. ومع ذلك يشير العديد من الخبراء إلى أن "المحرك" القوي للاتحاد الأوروبي كان ينقصه على مدار الأعوام القليلة الماضية، على الرغم من أن المستشار الألمانية أنجيلا ميركل لعبت دوراً رئيسياً في الاستجابة لأزمة منطقة اليورو، والعدوان الروسي في أوكرانيا وتدفقات المهاجرين واللاجئين إلا أنها كانت مترددة وتكتيكية في العديد من الحالات، ويعزى ذلك جزئياً إلى أن قادة الدول الأوروبية الرئيسية الأخرى أعاقتهم السياسة الداخلية والشواغل الاقتصادية، فالاستجابات التي تتجنب القرارات الصعبة بشأن المزيد من التكامل تفشل في معالجة القضايا مع التركيز على ضمان الاتحاد الأوروبي قوي ومستقر وموحد وحيوي اقتصادياً على المدى الطويل.

### سيناريوهات مستقبلية محتملة للاتحاد الأوروبي

في ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي، يجري التحقيق في شكل طبيعة هذه الكتلة في المستقبل، إذ يوجد نقاش واسع حول ما إذا كان تكامل الاتحاد الأوروبي ضرورياً أم لا، على الرغم من أن معظم الخبراء يرون أن حل الاتحاد الأوروبي بالكامل أمر مستبعد، إلا أن المناصرين يشعرون بالقلق من أنه لأول مرة في تاريخ الاتحاد الأوروبي يمكن إيقاف بعض جوانب التكامل أو عكسها، ويرى آخرون أن الأزمات المتعددة التي تواجه الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي يمكن أن تسفر عن بعض الإصلاحات المفيدة وتحول الكتلة في نهاية المطاف إلى كيان أكثر فعالية وتماسكاً، وتشمل السيناريوهات المحتملة للاتحاد الأوروبي في السنوات القادمة ما يلي:

**1. الاستمرار بمرونة:** سوف يستمر الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير في العمل كما يفعل حالياً، دون أي تغييرات جوهرية في المعاهدة أو إصلاحات صنع القرار، وسيجد بعض الحلول المشتركة للأزمات كتلك التي تطرحها الهجرة أو الإرهاب. سيواصل الاتحاد الأوروبي السعي لتحقيق التكامل والسياسات المشتركة حيثما كان ذلك ممكناً على الرغم من أن القيام بذلك قد يكون صعباً على نحو متزايد. (Crs Report , 2018, P.20).

**2. تأسيس الاتحاد الأوروبي ثنائي أو متعدد السرعة:** سيصبح الاتحاد الأوروبي كياناً ذا سرعتين، يتكون من مجموعة متكاملة بقوة من البلدان "الأساسية" ومجموعة من البلدان "الخارجية" أكثر حرية في اختيار سياسات الاتحاد الأوروبي التي يرغبون في المشاركة فيها. قد يشهد متغير متعدد السرعات مزيداً من التكامل الذي تتبعه بعض الدول الأعضاء في مجالات محددة، مثل الدفاع الأوروبي أو حوكمة منطقة اليورو، ويمكن لأعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين اختيار عدم المشاركة، ومثل هذا الاتحاد الأوروبي متعدد السرعات موجود بالفعل في الممارسة، مع اختلاف العضوية في مجموعة من مبادرات الاتحاد الأوروبي بما في ذلك منطقة اليورو، وشنغن، وقضايا العدالة والشؤون الداخلية وسياسة الدفاع.

### الاتحاد الأوروبي في مواجهة الازمات الداخلية: خالد بشكيط وهزوات راضية

3. **تكوين حكومة دولية قوية:** قد تكون هذه النتيجة على الأرجح في حالة وصول الأطراف الأوروبية المتعطشة للإصلاح إلى السلطة في المزيد من دول الاتحاد الأوروبي. إن الهيكل الخفيف قد يجعل من الأسهل على الاتحاد الأوروبي أن يتوسع ليشمل تركيا والطامحين المتبقين في غرب البلقان، ودول أخرى مثل جورجيا وأوكرانيا، وسوف يخرج الاتحاد الأوروبي من تحدياته الحالية أكثر اتحاداً وتكاملاً. يشير البعض إلى أن مثل هذه النتيجة قد تكون في الواقع أكثر ترجيحاً نتيجة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مما يؤدي إلى جعل الاتحاد الأوروبي من الدول الأعضاء أكثر توافقاً مع الحاجة إلى مزيد من التكامل السياسي والاقتصادي (Crs Report , P.21).

#### خاتمة:

لقد شق الاتحاد الأوروبي طريقه وسط مصاعب جمة، وواجه عشرات وانتكاسات، لكنه واصل ترسيخ وحدته، وتمتين بنائه المؤسسي، وتوسيع نطاق عضويته طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، الأمر الذي شجع طموحات الفيدراليين ببناء أوروبا موحدة سياسياً، وهي العملية التي قوبلت بانتقادات عديدة، إذ ثمة من حذر من توسيع الاتحاد دون تقويته، بينما انتقد آخرون البيروقراطية المفرطة للمؤسسات الأوروبية وميلها نحو التدخل التشريعي المتزايد ونقص الديمقراطية. وما فتئت عملية الاندماج الأوروبي تتعرض لعدد من المآزق والتحديات في مطلع القرن الحالي يتعلق بعضها بقضية اللغة، وتكلفة التوسع، والمعوقات المؤسسية، وبعضها الآخر بالبنية الديمغرافية والمتغيرات الجغرافية. وقد كانت معاهدة لشبونة واستفتاء الدستور وكل من الأزمة المالية والأزمة الأوكرانية وأزمة الهجرة واللجوء والموقف من الإرهاب فرصة سانحة لتبرز هذه التناقضات والانقسامات، علاوة على التحدي الناجم عن الخلاف حول تصور ما ينبغي أن تكون عليه أوروبا في المستقبل والذي توجّه اتجاهات سياسية منها الطرف البريطاني وبعض الأحزاب المتطرفة والتي تمكنت مؤخراً من ترسيخ مكانتها برلمانياً.

هذه التجاذبات أعاققت في الفترة الأخيرة مسارات التكامل الأوروبي وطفّت على اهتمامات العمل المشترك لتجد الدول الأوروبية نفسها منقسمة بين كتل تريد انقاذ حالة الاتحاد عن طريق سياسات مرنة متجددة، ودول تستغل

الوضع لترفع من مساوئ الاستمرار في التكامل وتشجع فكرة الانفصال التي أصبحت تشهدها الكثير من الدول الأوروبية.

### قائمة المراجع:

- بيندر، جون، وأشروود. (2015). الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا، ترجمة خالد غريب علي، ط.1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- عمر، حسين. (1998). التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الفكر العربي.
- المجذوب، أسامة. (2001). العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- معراف، اسماعيل. (2012). التكتلات الاقتصادية الإقليمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- سعيد، عبد المنعم. (1986). الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي. (2016). خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي : التداعيات وشكل العلاقة. قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- قريب يز، مراد. (2015). مساهمة معاهدة لشبونة لـ 13 ديسمبر 2007 في إعادة بعث مسار الاندماج الوحدوي للاتحاد الأوروبي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. ع. 25، المجلد الأول. ص ص. 103 - 119.
- مقلد، حسن طلال. (2009). محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 25، ع. 1، 619 - 676.

Beckouche, Pierre. (2009). Les régions Nord-Sud. Euromed face à l'intégration des Amériques et de l'Asie orientales, Berlin.

- Boillot, Jean Joseph. (2003). l'Union Européenne élargie, un défis économique pour tous, Paris: La documentation française.
- Larat, Fabrice. (2003). Histoire politique de l'intégration européenne (1945 -2003), Paris: la documentation française.
- Dijkstra, Lewis. (2015). The Effects of the Global Financial Crisis on Europe an Regions and Cities. Journal of Economic Geography. 15(5), PP.935-949 .

- Javier, argomaniz and all.( 2015). A decade of eu counter-terrorism and intelligence :a critical assessment .intelligence and national security.vol.30,nos.2-3,191-206.
- Givens Terri And Luedtke. (2004). The Politics of European Union Immigration Policy: Institutions, Salience, And Harmonization. The Policy Studies Journal, Vol. 32, No. 1, PP.145-165.
- reh, christine .(2009). The Lisbon Treaty: De-Constitutionalizing The European Union. JCMS. Vo 47. N° 3, PP. 625–650.
- European parliament .The european union's policies on counter-terrorism :relevance, coherence and effectiveness , study for the libe committee ,2017 <http://www.europarl.europa.eu/supporting-analyses> (02/07/2020)
- Crs Report. (2018 ). The European Union: Ongoing Challenges And Future Prospects, Updated December <https://bit.ly/2O91t78> (22/01/2020)
- Hennig, Benjamin D. European Parliament Elections 2019, <https://bit.ly/38NdJBZ> (18/01/2020)